المؤتمر العلمي الثاني
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1446هـ- 2024م

حديث "إنّ أبي وأباك في النار"
دراسة نظرية تطبيقية وفق قواعد الجرح والتعديل

أسماء طه حميد و محمد جمعة شعبان*

قسم الحديث والتفسير، كلية العلوم الشرعية-زاوية المحجوب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: m.shaaban@asmarya.edu.ly

Hadith:"My Father and Your Father are in Hellfire"
A Theoretical and Applied Study according to the Principles of Hadith Criticism and Evaluation "al-Jarh and al-Ta'dil"

Asma Taha Hmed and Mohammed J. Shaaban*

Department of Hadith and Tafsir, Faculty of Sharia Sciences – Zawiyat Al-Mahjoub, Alasmarya Islamic University, Libya.

الملخص

إن لعلم الجرح والتعديل مكانة سامية، ومرتبة عالية بين علوم الشريعة، كما أنه يقوم على أسس علمية رصينة، وضوابط موضوعية متينة. فالجرح والتعديل علم يعنى بالرجال الناقلين لحديث النبي ﷺ والآثار والأخبار، والنظر في شرائط قبولهم، وأسباب ردهم، فما استوفى من الأسانيد شروط الصحة حكم بقبوله، وما كان فيه سبب أو أكثر من أسباب الرد رُد. وتبرز أهمية علم الجرح والتعديل في أن به ينضبط صحيح الحديث من ضعيفه، وأن أول ما يجب في الجرح والتعديل جمع الروايات كلها من كتب السنة، فيستدل ببعضها على بعض. فيتبين أن دراسة هذه الطرق مع بعضها البعض يمثل صورة تكاملية لفهم الحديث، بمراعاة العام من المخصص، والمقيد من المطلق، ومعرفة الناسخ والمنسوخ. وقد جاءت الدراسة بجانبها النظري مركزة على الأسس النظرية لعلم الجرح والتعديل، ومن جانبها التطبيقي أفادت في دراسة حديث (إن أبي وأباك في النار) سندا ومتنا فهم الحديث، ودفع الشبهات عما فيه إساءة للجناب النبوي الشريف. وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة بالنتائج والتوصيات، تضمنت المقدمة أهداف البحث وإشكاليته ومنهج البحث والمنهجية وخطة البحث.

الكلمات الدالة: الجرح والتعديل، أبي وأباك، الحديث.

Abstract

The science of al-Jarh and al-Ta'dil has a lofty status and a high rank among the sciences of Shari'ah, as it is based on solid scientific foundations and objective controls. It is a science that deals with the men who transmit the hadith of the

Prophet (peace be upon him), the relics and the news, and looking into the conditions of their acceptance and the reasons for their rejection, so that what is accepted is accepted, and what has one or more reasons for rejection is rejected. The importance of the science of jarh and ta'dīdīq is that it regulates the correctness of the hadīth from the weak, and that the first thing that must be done in jarh and ta'dīq is to collect all the narratives from the books of the Sunnah, so that some of them can be inferred. It turns out that the study of these methods together represents an integrated picture of understanding the hadith, taking into account the general from the specific, the restricted from the absolute, and the knowledge of the mansukh and nasuk. The theoretical aspect of the study focused on the theoretical foundations of the science of jarh and ta'deeq, and the applied aspect was useful in studying the hadith (My father and your father are in the fire) in terms of understanding the hadith and deflecting suspicions of what offends the Prophet's honor. The research came in an introduction, two research topics, and a conclusion with findings and recommendations. The introduction included the research objectives, the research question, the research methodology, the methodology, and the research plan.

Keywords: *Al-Jarrah wa al-Ta'dil, Abi and Abak, Al-Hadith.*

1. المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الثقات الأثبات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الحشر والممات.

أما بعد:

فإن علم الجرح والتعديل من أهم وأعظم فروع علم الحديث الشـريف، فهو يعنى بأحوال الرواة من حيثُ القبول والردّ، وقد قيّض له مجموعة من العلماء الأعلام، والأئمة العظام، فقاموا به خير قيام، وكان لهم كبير الأثر في حفظ السـنة الشـريفة من التحريف والتغيير، والتبديل والتزوير، وهؤلاء هم علماء الجرح والتعديل الذين كان أثر كبير في معرفة الثقات من الضعفاء والوضاعين، ومن أهم ثماره: حفظ السنة وصيانتها من غيرها، ومعرفة صحيح المتون من سقيمها، ومحفوظها من شاذها ومنكرها، ولما كانت بعض الأحاديث تشـوبها شـائبة إشـكال وغموض أردت ببحثي المتواضـع أن أدرس بعض النماذج دراسـة حديثية تأصـيلية تطبيقية، تبين حل هذا الإشـكال وفك المتشـابه، فكان عنوان البحث: حديث: "إنّ أبي وأباك في النار" دراسة نظرية تطبيقية وفق قواعد الجرح والتعديل

إشكالية البحث:

تتمثل إشـكالية البحث في دراسـة تأثير قواعد الجرح والتعديل في فهم الحديث محل الدراسـة، والحكم على سنده ومتنه، وأقوال العلماء فيه.

أهداف البحث:

- بيان أهمية الجرح والتعديل وخطورة التكلم فيه من غير علم.
- بيان أن نقد الرواة ليس بالأمر الهين، وأن الناقد لا بد أن يكون مطلعا على
- الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية.
- إماطة اللثام عن بعض الأحاديث وتوضيح ما قيل فيها من علماء الجرح والتعديل.

منهج البحث:

إن طبيعة البحث اقتضت مني الاعتماد على منهجين هما :

أولاً: المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث في تعريف المصطلحات، وتحديد المفاهيم الأولية.

ثانياً: المنهج الاستقرائي التحليلي، وكان في الجانب التطبيقي من البحث وذلك فيما يتعلق بأقوال أئمة الجرح والتعديل في رواة حديث "إن أبي وأباك في النار"، وأقوال العلماء في متن الحديث وسنده وتحليل النصوص وإبراز آراء علماء الفنّ في ذلك.

منهجية البحث:

وقد سرتُ في هذا العمل وفق المنهجية الآتية:

- بذلتُ وسعي في توثيق الأقوال والآراء من مصادرها الأصلية.
- كتبتُ الآيات القرآنية بالرسم العثماني، ووثقتها من المصحف الشريف برواية ورش عن نافع، مع ذكر اسم السورة، ورقم الآية.
- خرجتُ الأحاديث النبوية، فما كان منها في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وما لم يكن فيهما خرجته من السنن الأربع، فإن لم أجده خرجته من بقيـــة كتب السنة الأخرى، مع بيان درجة الحديث ما استطعت لذلك سبيلاً.
- اعتمدت في الإحالة على المصادر ذكر اسم الكتاب ومؤلفه إذا لم يذكرا في المتن واكتفيتُ بذكر اسم الكتاب أو اسم المؤلف في المتن عند تكرّرهما في الهامش.
- إذا تكرّر النقل من مصـــدر أو أكثر على التوالي، فإني أكرر ذكر المصـــدر، ولا أكتفي بعبارة: المصدر السابق، أو المصدر نفسه؛ تجنبا لتغير ترتيب الهوامش بسبب الزيادة أو الحذف. لم أترجم للأعلام في ثنايا البحث طلباً للاختصار.
- وضـــعتُ فهارس فنية عامة لمحتويات البحث، شـــملت: (الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والمصادر والمراجع والموضوعات).

خطة البحث:

قسمتُ هذا البحث إلى مقدمة، ومبحث تمهيدي وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فخصصت المقدمة: لإشكالية البحث وأهدافه والمنهج المتبع، وخطته.

المبحث التمهيدي: مقدمة تعريفية عن الجرح والتعديل:

أولا: الجرح والتعديل الماهية والأهمية والمشروعية.

ثانيا: شروط الجرح والتعديل، وتعارضه بين الأصوليين والمحدثين.

ثالثا: ألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبه.

المبحث الأول: تخريج حديث "أبي وأباك في النار".

المبحث الثاني: دراسة سند الحديث ورجاله.

المبحث الثالث: خلاصة أقوال المحدثين والعلماء عن هذا الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والخلاصات.

وأخيرا؛ فإنّ هذا العمل لا يعدو أن يكون جهدا بشـــرياً، فما كان فيه من صـــواب، فمن الله وحده، وما فيه من خطأ فمن نفسـي والشـيطان، وعجزي، وتقصـيري، فأسـتغفر الله منه، وأسـأله أن يعلمني ما جهلت، وأن ينفعني بما علمت، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث التمهيدي: مقدمة تعريفية عن الجرح والتعديل

أولا: الجرح والتعديل الماهية والشروط والألفاظ

يتناول هذا المبحث التعريف بالجرح والتعديل، حيث إنه مجال البحث وقطب رحاه، وذلك يســتدعي توضيح ماهيته ومعناه، وأهميته بين العلوم، ومشـروعيته، وكذلك شـروط الجرح والتعديل، وتعارضـه بين الأصوليين والمحدثين، ثم أتكلم عن ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكم كلّ.

الجرح والتعديل الماهية والأهمية والمشروعية:

أولا/ ماهية الجرح والتعديل:

الجرح لغة:

جرح جرحه جرحا، والجرح بالضـــم: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه (الزبيدي، د.ت، 1564)، والجمع: جروح، ورجل جريح وامرأة جريح، ورجال ونسوة جرحى، وجرح، واجترح، أي اكتسب، وأكثر ما يستعمل في الجرائم، وفي التنزيل العزيز:﴿ أَمْ حَسِبَ الذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ الجاثية، 21.

ويقال: فلان يجترح لعياله (المعجم الوسيط، 115/1)، ومنه قيل: لكواسب الطير والسباع جوارح، جمع: جارحة؛ لأنها تكتسب بيدها، وفي التنزيل: وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ) وجوارح الإنسان: أعضاؤه التي يكتسب بها، والاستجراح: العيب والفساد (الجوهري،1987، 358/1).

والجرح بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها، وهو المتداول (الزبيدي، د.ت، 1564).

إذن الجرح في اللغة هو: التأثير في البدن بشقّ أو قطع، ويُطلق على الكسب، واستعير في الأمور المعنوية بمعنى التأثير في الخُلُق والدين، بوصف يناقضهما، أو يقدح فيهما (سلامة، د.ت، 57/4).

وروي عن بعض التابعين أنه قال: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت، أي: فسدت وقل صحاحها، وقال عبد الملك بن مروان وعظتكم فلم تزدادوا بالموعظة إلا استجراحاً، أي: فساد (الأزهري، 2001، 86/4).

قال ابن عون : استجرحت هذه الأحاديث، أي : إنها كثيرة وصحيحها قليل(ابن فارس،1979، 186).

أما **الجرح في الاصطلاح** فقد عرف بعدة تعريفات، أكتفي باثنين منها:

- وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به
- رد الحافظ المتقن رواية الراوي لعلة قادحة فيه أو في روايته (عبد اللطيف،1952، 45) .

وتظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن اكتساب الراوي ما ينافي العدالة مدعاة لأن يجرحه الناس ويهتكوا حرمته (حمادة،1989، 19)

التعديل:

التعديل لغة: مأخوذ من (عدل) والعدل: خلاف الجور، يقال: عدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته بكسر الدال وفتحها، ورجل عدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة، وتعديل الشيء: تقويمه، يقال عدلته فاعتدل، أي قومته فاستقام، وكل مثقف معتدل، وعادلت بين الشيئين وعدلت فلانا بفلان إذا سويت بينهما، وبابه ضرب، وتعديل الشهود أن تقول إنهم عدول، ولا يقبل منها صرف ولا عدل، فالصرف التوبة، والعدل: الفدية (الجوهري، 5/ 1760. 1761).

والعدالة: أهلية قبول الشهادة والرواية عن النبي ﷺ ، (الآمدي،د.ت، 76/2)والمراد بالعدل: من ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة(ابن حجر، 1997، 4/ 722).

أما التعديل في الاصطلاح فقد عرف بعدة تعريفات، منها:

- وصف متى التحق بهما - أي: الراوي والشاهد - اعتبر قولهما وأُخِذ به (ابن الأثير، 1979، 126/1).
- وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته (عبد اللطيف، 46) .

أما علم الجرح والتعديل باعتباره مركبا وعلما على هذا الفن فقد عرفه علماء الفنّ بعدة تعريفات كلها ترجع لنفس المعنى، وإن اختلفت العبارات بينهم، وسأذكر بعضاً منها:

- **تعريف الرازي:** عرفه الرازي كما نقل ذلك عنه الخطيب البغدادي، بسـنده إلى محمد بن الفضل العباسي، بقوله: «كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذا يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي، فقال له: يا أبا محمد ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ قال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل، قال: وما الجرح والتعديل؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة (البغدادي، د.ت، 38) .
- «علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ» (خليفة، 1941، 582/1، خان، 2002، 357).
- «القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد، ومراتبهم في ذلك» (العوني، 2000، 6).
- علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم، أو توثيقهم، بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة، مما له أهمية في نقد إسناد الحديث(الغوري، 2007، 9).

فيتبين من - هذا كله أنّ الأصلين - القرآن والسنة - لا بدّ فيها من ملاحظة أمرين، هما:

- ملاحظة حال النقلة (أي الرواة).
- الاحتياط العظيم في فهم المعاني.

فالتساهل في الأول يوجب التباس الصادق بالكاذب، والإخلال بالثاني يبعد المخلّ عن النهج القويم والصراط المستقيم.

ثانيا/ أهمية الجرح والتعديل ومشروعيته:

أهمية الجرح والتعديل:

قال الإمام مالك بن أنس: «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت المال لكان أمينا؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن» (ابن عبد البر، 1967، 67/1).

وقال علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم" (الرامهرمزي، 1983، 320).

وقال الخطيب البغدادي (2022) الما كان أكثر الأحكام لا سـبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل، لزم النظر في حال الناقلين والبحث عن عدالة الراوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عدل عنه، والتمس معرفة الحكم من جهة غيره؛ لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تقبل إلا عن الثقات (2/ 200).

وفي أهميته يقول الإمام السـيوطي (890/2): "معرفة الثقات والضـعفاء هو من أجل الأنواع، به يعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة لأئمة الحديث".

مشروعية الجرح والتعديل:

الإسناد من خصائص هذا الدين، وفي مشروعية تعلمه والعمل به، قال ابن المبارك «الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» (البغدادي، 2022، 393) .

ولا يكون ذلك إلا بمعرفة الرجال وتقصّي أحوالهم، ومن هنا ثبتت مشـروعية الجرح والتعديل، حفاظاً على السنّة، وحرصا عليها من التحريف والتبديل والتغيير.

وما يؤكده أن هذا التقصـي لأحوال الرواة لا يعد من الغيبة المحرمة؛ فقد اسـتثناها العلماء من ذلك، فقالوا إنّ «التجريح والتعديل في الشـهود عند الحاكم عند توقع الحكم بقول المجرح ولو في مسـتقبل الزمان، أما عند غير الحاكم فيحرم لعدم الحاجة لذلك، والتفكه بأعراض المسـلمين حرام، والأصـل فيها العصـمة، وكذلك رواة الحديث يجوز وضـع الكتب في جرح المجروح منهم والإخبار بذلك لطلبة العلم الحاملين لذلك لمن ينتفع به، وهذا الباب أوسع من أمر الشهود؛ لأنه لا يختص بحكام، بل يجوز وضـع ذلك لمن يضـبطه وينقله، وإن لم تعلم عين الناقل؛ لأنه يجري مجرى ضـبط السـنة والأحاديث» (القرافي، د. ت، 206/4).

وقد ثبت مشروعية الجرح والتعديل بالكتاب والسنة والإجماع، وفيا يلي عرض لأدلة مشروعية الجرح والتعديل:

أولا: الكتاب

في القرآن الكريم آيات كثيرة فيها تزكية أو تجريح كانت نبراسـا للمحدثين اقتبسـوا منها بعض الألفاظ المفيدة لذلك، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ كَ الْمُنَفِقُونَ قَالُوا نَشْـهَدُ إِنَّكَ لَرَسُـولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُـولُهُ وَاللَّهُ يَشْـهَدُ إِنَّ الْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُونَ ﴾ المنافقون،1 ، ففي هذه الآية تجريح للمنافقين ورميهم بالكذب(فارح، 9).

وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَا فَتَبَيَّنُوا ﴾ الحجرات، 6، ففي هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلا؛ لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسـق، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعا؛ لأن الخبر أمانة والفسق قرينة يبطلها (القرطبي، 1967، 16/312).

ثانيا: السنة

وردت الكثير من الأحاديث الشـريفة التي تدل على مشـروعية الجرح والتعديل وفق قيود وآليات، ومن هذه الأحاديث:

عن عروة ﷺ عن عائشـة ــ رضي الله عنها : أن رجلا استأذن على النبي ، فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسـط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشـة : يا رسـول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسـطت إليه؟ فقال رسـول الله: «يا عائشـة، متى عهدتني فحاشـا، إن شـر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره » (البخاري، 2001، 8/13) .

ووجه الدلالة فيه: أنّ فيه دليلاً على أن إخبار الرجل ما في الرجل علي جنس الديانة ليس بغيبة، إذ النبي ﷺ قال: «بِئسَ أَخُو الْعَشِـيرَةِ ولو كان هذا غيبة لم يُطلقها رسـول الله، وإنما أراد بقوله هذا أن تعتد ترك الفحش؛ لأنه أراد ثلبه، وإنما الغيبة ما يريد القائل به القدح في المقول فيه.

وأئمتنا رضـي الله عنهم إنما بينوا هذه الأشـياء وأطلقوا الجرح في غير العدول؛ لئلا يحتج بأخبارهم، لا أنهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غيبة إذا أراد القائل غير الثلب (ابن حبان، 1976، 241).

أن النبي ﷺ قال: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل» فكان عبد الله يصلي من الليل (البخاري، 2001، 2/ 55) فقد عدل النبي عبد الله ولا يعد هذا من قبيل الغيبة المحرمة، بل في ذلك تبيين أحوال الناس، وهو من الأمور المتعينة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين. (الأعظمي، 1995، 57)

ثالثا: الإجماع

قال الحاكم (د.ت، 69): "فقد أجمع المسـلمون قاطبة بلا خلاف بينهم الاحتجاج في أحكام الشـريعة إلا بحديث الصـدوق العاقل ففي هذا الإجماع دليل على إباحة جرح من ليس هذا صـنعته» ، وممن نقل الإجماع أيضاً الخطيب البغدادي (2022، 34) وغير ذلك من أقوال التابعين والعلماء من سائر الأمة.

و من ذلك أن بعض الناس قال لأحمد بن حنبل:" إني ليشـتد علي أن أقول فلان ضـعيف فلان كذاب قَالَ: أَحْمد إذا سكتت أنت وسكتت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السـقيم؟»(أبو يعلى، 1999، 1/ 287).

وقال ابن مهدي: "مررت مع سفيان الثوري ،برجل، فقال: «كذاب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت لسكتت» (الهمذاني، 2002، 132/1).

ثانيا: شروط الجرح والتعديل وتعارضه بين الأصوليين والمحدثين

شروط الجرح والتعديل:

اشـترط العلماء شـروطا لا بدّ من توافرها في راوي الحديث والمخبر عنه، وتشـدّدوا في ذلك؛ لخطورة ما ينتج عن قبول رواية الضعفاء والكذابين والوضاعين، ولكن لا يكون ذلك لكل أحد فـ«الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله، ورجاله (الذهبي، 1991، 82).

ولا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يقبل جرح من أفرط فيه مجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث»(ابن حجر، 138).

ويمكن القول بأنه يشترط في الجارح والمعدل شروط، هي:

- أن يكون الجارح والمعدل متصـفاً بالعدالة والورع والتقوى متيقظاً مبتعداً عن التعصـب (الذهبي، 1991، 82، ابن حجر، 1997، 138، اللكنوي، 1986، 67)
- أن يكون عالماً بأسـباب الجرح والتعديل فلا يجرح في مواطن التعديل أو يعدل في مواطن التجريح، وهذا يتطلب منه الخبرة بأحوال الرواة، والخبرة بأسـباب الجرح والتعديل (عرابي، 2006، 196) ؛ لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسـة واختبار (الذهبي، 1991، 82؛ ابن حجر، 1997، 138؛ اللكنوي، 1986، 67).
- قال الإمام النووي(1972): «إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة» (1/ 124)..
- أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية، قال تاج الدين السبكي (1992): "ومما ينبغي أن يتفقد أيضا حاله في العلم بالأحكام الشـرعية، فرب جاهل ظن الحلال حراما فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال» (18/2).
- أن يكون عالماً بتصـاريف كلام العرب، فلا يغير كلام الناس، حتى لا يكون عكس ما يريده المتكلم .
- أن يكون حليما صبوراً حتى لا يغضب من كلام الناس فيه فيرميهم بغير ما يستحقونه.
- ألا تحمله القرابة والعداوة الشخصية عن قول الحق (الأعظمي، 1995، 65).

تعارض الجرح والتعديل بين المحدثين والأصوليين:

إذا تعارض الجرح والتعديل في راو، فَجَرَحَهُ جماعة، وعَدَّلَه آخرون، فقد اختلف كل من المحدثين والأصوليين في ذلك على أقوال:

القول الأول: الجرح مقدم على التعديل مطلقاً، وهو قول الجمهور)، والأصح عند الفقهاء والأصوليين كما ذكر ذلك السيوطي؛ لأنّ مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل (1/ 364).

قال ابن الصلاح: "إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل...، والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه» (109. 110).

ولكن ينبغي عدم إطلاق ذلك بتقديم الجرح مطلقاً، بل لابد من تقييده بكونه: «صدر مبيّناً، من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته» (ابن حجر، 1997، 1391) .

القول الثاني: التعديل مقدّم على الجرح إذا كان عدد المُعَدِّلين أكثر؛ لأن كثرة المعدلين تُقوّي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم(القاسمي، 1997، 188؛ السيد، 2004، 1/ 548).

وهذا القول وإن لم يكن راجحاً إلا أنه «هو الذي يتجه، وما أحسن مذهب النسائي في هذا الباب: وهو أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه (القاسمي) .

القول الثالث: يرجح بالأحفظ، حكاه البلقيني في محاسن الاصطلاح (الكناني، 294).

القول الرابع: يتعارضان، فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح حكاه ابن الحاجب، وغيره، عن ابن شعبان من المالكية (السيوطي، 1/ 364)

وقال الأصوليون: إن الجرح مقدم على التعديل وإن كان المعدلون أكثر من الجارحين وبه قال الجمهور؛ لأن سبب تقديم الجرح اطلاع الجارح على مزيد، ولا ينتفي ذلك بكثرة العدد (الشوكاني، 1999، 125؛ الغزالي، 1993، 129).

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه:

أولا/ ألفاظ الجرح والتعديل:

لقد كان أول من استخدم ألفاظ الجرح والتعديل باعتبارها ألفاظاً للتوثيق أو للتضعيف بعد عصر الصحابة من الرواة: عامر الشعبي، ومحمد بن سيرين ونحوهما مما حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين (الذهبي، 173، النعيمي، 9) .

وقد تعددت ألفاظ الجرح والتعديل بتعدد العلماء واختلاف الأزمان، وهي كثيرة ذكرها غير واحد، واجتهدوا في تقسيمها وبيان منازلها، وجعلوها مراتب.

قال الذهبي: «وأردأ عبارات الجرح دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث... ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصـالة، أو على ضـعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه» (1963، 1/4).

وأول من ذكر مراتب للجرح والتعديل الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت: 327هـ)، حيث عدّ مراتب التعديل فجعلها أربعة، قال:

"ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شـتى، وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شـيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار" (الذهبي، 1963، 1/4).

وجعل أربع مراتب للتجريح مثلها، فقال:

"واذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا، وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا ضـعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو سـاقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة" (الذهبي، 1963، 1/4).

ثم جاء بعده الحافظ ابن الصـلاح (ت: 643هـ) فجعلها مثل الرازي إلا أنه زاد عليه بعض الألفاظ (122-127) ، ثم جاء بعده الحافظ شـمس الدين الذهبي (ت: 748هـ) والحافظ زين الدين العراقي (ت: 806ه) فجعلا للتعديل أربعاً وللجرح خمساً (العراقي، 2002، (1/ 369 . 379)

ثم جاء من بعدهم أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسـقلاني (ت:852هـ) فأضاف ورتب ترتيباً كانت له فيه أصالة وابتكار (1997، 136) .

ثم جاء شمس الدين السخاوي (ت: 902هـ) في شرحه لألفية العراقي فزاد ألفاظا أخرى، فقسم كلا من ألفاظ التعديل والتجريح إلى سـت مراتب واسـتقر العمل عليها (السـخاوي، 2003، 2/ 113؛ الرفاعي، د.ت، 24؛ مهدي، 2006، 18، 26).

المبحث التطبيقي لحديث "إن أبي وأباك في النار"

هذا المبحث يدرس الجانب التطبيقي لعلم الجرح والتعديل الذي يعتبر الجانب العملي لهذا البحث وثمرته وفائدته، حيث يتناول المبحث الأول منه تخريج الحديث من كتب السنة المختلفة، وفي الثاني منه دراسة سنده ورجاله، وسأتحدث في المبحث الثالث منه على خلاصة أقوال المحدثين والعلماء عن هذا الحديث.

المبحث الأول: تخريج حديث: «إن أبي وأباك في النار»

التخريج في اصطلاح المحدثين يُقصد به الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية من كتب السنة، وإبرازه للناس، مع بيان مرتبة الحديث عند الحاجة.

والمراد بمرتبة الحديث درجته من الصحة والحسن، أو الضعف أو الوضع، وبيان هذه الدرجة وتلك المرتبة عند الضرورة لذلك، بأن خفي على الناس درجة الحديث، وجب التنقيب والبحث لمعرفة درجة الحديث (بكار، د.ت، 6) .

وعلم التخريج من الأمور التي ينبغي الاهتمام بها في علم الحديث دراية؛ لأنه الأساس لمعرفة السنة التي عليها مدار فهم القرآن وتفسيره، حيث جعل الله ﷻ بيانه إلى الرسول ﷺ في قوله: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل، 44، فهي عليها مدار الأحكام وتفاصيلها، وبها يعرف الحلال من الحرام، ومن أهم ثماره: حفظ السنة وصيانتها من غيرها، ومعرفة صحيح المتون من سقيمها، ومحفوظها من شواذها ومنكراتها (البلوشي، د.ت، 18)

قال الخطيب البغدادي: «من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج (282/2)

وبالتخريج من كتب الصحاح وغيرها تجتمع الطرق؛ وبذلك « يُستدل ببعضها على بعض، ويجمع بين ما يمكن جمعه، ويظهر به المراد (السخاوي، 2003، 3/ 299)، وبه يتبين صواب الحديث من خطئه: قال علي بن المديني: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه (ابن الصلاح، 91).

ومجال دراسة الحديث ستكون بحول الله وقوته- حديث: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس بن مالك: "أن رجلاً قام إلى النبي ﷺ ، فقال : أين أبي؟ قال: «في النار» فلما قفّى دعاه، فقال : إن أبي وأباك في النار».

وتخريجه من كتب الحديث سيكون كالتالي:

أ) كتب الصحيح:

مسلم في صحيحه (1/ 191، رقم الحديث: 203)، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين

ابن حبان في صحيحه 2/ 340، رقم الحديث:2/ 578)، باب الصحبة والمجالسة، ذكر الاستحباب للمرء استمالة قلب أخيه المسلم بما لا يحظره الكتاب والسنة.

ب) كتب السنن:

أبو داود في سننه(101/7)، رقم الحديث: (4718) ، كتاب السنة، باب في ذراري المشركين،

البيهقي في ســـننه الكبرى (7/ 308)، رقم الحديث: (14078)، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشـــرك وطلاقهم.

ج) كتب المسانيد:

الإمام أحمد في مسنده (119/3)، رقم الحديث: (12208)، في مسند أنس بن مالك.

البزار في مسنده، (13/ 267)، رقم الحديث: (6806)، مسند أبي حمزة أنس بن مالك.

أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 226) ، رقم الحديث:(3516)،مسند ثابت البناني عن أنس.

أبو نعيم الأصبهاني في مسنده (1/ 275، رقم الحديث: 503).

د) كتب المستخرجات:

أبو عوانة في مســـتخرجه، (1/ 548)، رقم الحديث: (357)، في كتاب الإيمان باب بيان تهوين العذاب على أبي طالب بشـفاعة محمد وأنه لا يناله شـفاعته بنجاته ونجاة أبيه من النار، وأن الكافر لا ينفعه معروفه إذا مات.

هـ) كتب المعاجم:

الطبراني في المعجم الكبير (4/ 27)، رقم الحديث: (3552) ، باب الحاء، حصين بن عتبة أبو عمران بن الحصين الخزاعي.

وأخرجه ابن منده في الإيمان (1/ 191)، رقم الحديث: (926)، ذكر وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل.

والبيهقي في دلائل النبوة (871/2)، جماع أبواب مولد النبي ﷺ ، باب ذكر وفاة عبد الله أبي رسول الله ووفاة أمه آمنة بنت وهب ووفاة جده عبد المطلب بن هاشم .

المبحث الثاني: دراسة سند الحديث ورجاله

لا شكّ أنّ حديث: «إن أبي وأباك في النار أخرجه مسلم وغيره من أصحاب السنن والمسانيد كما بينت في المطلب الأول من هذا المبحث، عن حماد بن ســلمة، وهو: «أثبت الناس في ثابت وعلي بن زيد "(ابن أبي حاتم،

كما قال ذلك عنه ابن أبي حاتم (4/ 12).

وقال عنه غيره: "وأصح الناس حديثاً عن ثابت، حماد بن سلمة» (العقيلي، 2/ 291).

وقد ذكره كل من العجلي وابن حبان وأورداه في الثقات الأثبات، وممن يعتمد عليه في رواية الحديث.

قال العجلي (1985، 319/1): «حماد بن ســلمة، يكنى أبا ســلمة، بصــري، ثقة، رجل صــالح، حســن الحديث، يُقال إنّ عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره».

وقال ابن حبان: «حماد بن سلمة بن دينار الخزاز كنيته أبو سلمة، من أهل البصرة، وكنية سلمة أبو صخرة، مولى حمير بن كنانة من تميم، ويقال مولى قريش، وقد قيل: إنه حميري يروي عن ثابت وقتادة، روى عنه شعبة والثوري وأهل البصرة، مات في ذي الحجة لإحدى عشرة ليلة بقيت منه سنة سبع وستين ومائة، وكان من العباد المجابي الدعوة، وكان ابن أخت حميد الطويل، حميد خاله» (1973، 6/ 216).

وقال ابن عدي (1997): «وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي بن المديني من في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين ، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه". (3/ 64).

وقال السيوطي(1993): " ظهر لي في حديث: إن أبي وأباك في النار» علتان: إحداهما من حيث الإسناد، وذلك أنّ الحديث أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس... وهذا الحديث تفرّد به مسلم عن البخاري، وفي إفراد مسلمٍ أحاديث متكلم فيها، ولا شكّ أن يكون هذا منها.

أما أولاً: فثابت يقصد راوي الحديث ابن أسلم البناني وإن كان إماماً ثقةً فقد ذكره ابن عدي في كامله في الضعفاء، وقال إنه وقع في أحاديثه نكرة، وذلك من الرواة عنه فإنه روى عنه الضعفاء» (139. 149).

وقال الذهبي (1963): «وكان ثقه له أوهام، قال أحمد : هو أعلم الناس بحديث خاله حميد الطويل، وأثبتهم فيه» (590/1).

وأما ثانياً فحماد بن سلمة وإن كان إماماً عابداً عالماً فقد تكلم جماعة في روايته، وسكت البخاري عنه فلم يخرج له شيئاً في صحيحه، وقال الحاكم في المدخل: ما أخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا حديثاً عن ثابت، وقد خرج له مسلم في الشواهد عن طائفة» (140).

لكن لم يتفق الرواة على ذكر لفظة: إن أبي وأباك في النار» واختلفوا فيها، وهي مبنية على مقدمة، وذلك أنّ النبي كان إذا سأله أعرابي وخاف من إفصاح الجواب له فتنة واضطراب قَلْبِه، أجابه بجواب فيه تورية وإيهام... إذا عُرف ذلك، فالذي عندي في هذا الحديث إن أبي وأباك في النار ليس رواية باللفظ ، بل رواها الراوي بالمعنى فوهم ذلك، وإنما تكلم النبي ﷺ بكلام موري- أي فيه تورية- ففهم منه السامع فقاله.

وقد وضح لنا من طريق آخر للحديث رواه معمر عن ثابت فلم يذكر: «إن أبي وأباك» وهذا اللفظ لا دلالة فيه على والده بأمره ألبتة، وهو أثبت من حيث الرواية، فان معمراً لم يتكلم في حفظه، واتفق على التخريج له الشيخان، فكان لفظه أثبت (السيوطي، 141. 142).

فثبت بناءً على رأي السـيوطي أنها رواية بالمعنى ، وأيده في ذلك البرزنجي(2006)، فقال: " فإنّ من له نصيب من فنّ الحديث، وحصل له فيه ذوق، يعلم ويتيقن أن رواية حماد رواية بالمعنى". (221) .

فتبين من هذا كله أنّ في سند حديث: «إن أبي وأباك في النار» أمور:

- أخرجه مسلم في صحيحه عن حماد بن سلمة ولم يخرجه البخاري له شيئا في صحيحه، ولم يرو عنه شيئاً.
- ثابت بن أسلم ذكره بعضهم في الضعفاء كابن عدي، والذهبي ؛ لأنه وقع في أحاديثه نكرة من جهة الرواة عنه.
- أن حماد بن سلمة كان إماماً ثقةً ثبتاً، ووثقه كثير من أهل هذا الفن، كالعجلي وابن حبان والمديني وغيرهم.
- أن رواية حماد بن سلمة رواية بالمعنى وليست باللفظ، ووضح أن للحديث طريقاً آخر رواه معمر عن ثابت ولم يذكر: إن أبي وأباك» وهو أثبت من حيث الرواية، فان معمراً لم يُتكلم في حفظه، واتفق على التخريج له الشيخان، فكان لفظه أثبت.

المبحث الثالث: خلاصة أقوال المحدثين والعلماء عن هذا الحديث

إن حديث: «إن أبي وأباك في النار"، كان محل خلاف بين العلماء في ثبوته وصحة إسناده وضعفه، الأمر الذي اسـتدعى خلافاً في فهمه، بين متمسـك بظاهره، ومؤول له عن المعنى الظاهر، أو آخذٌ بالقول بنسخه، وبين منكر له أصلاً ، تبعاً لضعف في سنده. وفيما يلي عرض لهذه الأقوال:

أ) المتمسكون بظاهر الحديث:

تمسك أصحاب هذا الرأي بظاهر الحديث دون تأويل ولا نسخ، فحملوا المعنى على ظاهره، قال النووي معلقاً على هذا الحديث: « فيه أنّ من مات على الكفر فهو في النار، ولا تنفعه قرابة المُقربين، وفيه أنّ من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة فان هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة ابراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم" (79/3).

ب) المؤوّلون والناسخون:

ذهب أصـحاب هذا الرأي إلى أنه ينبغي ويتعين تأويل هذا الحديث احتراماً للجناب النبوي الشـريف، وعدم إذايته بإذاية أبويه، قال ابن حجر الهيتمي (102): «وحديث مسـلم: قال رجل: يا رسـول الله، أين أبي؟ قال: «في النار»، فلما قفا دعاه فقال: «إن أبي وأباك في النار» يتعين تأويله، وأظهر تأويل عندي أنه

أراد بأبيه عمه أبا طالب؛ لما تقرر أنّ العرب تُسـمّي العمّ أبا، وقرينة المجاز في الآية الآتية - يعني قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ الإسراء، 15 - الشاهدة بخلافه - أي هذا الحديث- على أصح محاملها عند أهل السنة، وأن عمه هو الذي كفله بعد جده عبد المطلب، أو أنه إنما قصد بذلك أن يطيب خاطر الرجل خشية أن يرتد؛ لوقوع سمعه أولا أن أباه في النار).

وممن قال بأن المراد بالأب في الحديث العم، الإمام السيوطي(81)، وأنه كان شائعاً في زمنه، ولهذا كانوا يقولون لأبي طالب: «قل لابنك يرجع عن شتم آلهتنا»، ويقصدون به ابن أخيه، فيكون المقصود بالأب العم.

وممن سلك مسلك النسخ الإمام السيوطي (126): "وللمسألة - أي: مسألة أبوي النبي ﷺ نظير صحيح، للناس فيها خلاف، وهي مسألة أطفال المشركين، فقد ورد في أحاديث كثيرة الجزم بأنهم في النار، وفي أحاديث قليلة أنهم في الجنة، وصحح الجمهور منهم النووي، وقال: إنه المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ ، الإسراء، 15.

وإذا كان لا يعذب البالغ لكونه لم تبلغه الدعوة فغيره أولى، هذا كلام النووي، وذكر غيره أن أحاديث كونهم في النار منسوخة ، بأحاديث كونهم في الجنة " .

ج) المنكرون للحديث:

الذاهبون لهذا الرأي أنكروا الحديث من جهتين: جهة السند، وجهة المتن، أما من جهة السند فإنه معلول من جهة راويين:

1) ثابت بن أسلم البناني ذكره ابن عدي في كامله في الضعفاء، وقال: إنه وقع في أحاديثه نكرة، وذلك من جهة الرواة عنه". (السيوطي، 139 ـ 140).

وقال ابن عدي متكلما عن ثابت (2/308): «ثقة صدوق وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين».

وقال الذهبي (1963): «وكان ثقه له أوهام، قال أحمد : هو أعلم الناس بحديث خاله حميد الطويل وأثبتهم فيه» (590/1) .

2) حماد بن سلمة وإن كان إماماً عابداً عالماً فقد تكلم جماعة في روايته، وسكت البخاري عنه فلم يخرج له شيئاً في صحيحه، وقال الحاكم في المدخل: "ما أخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا حديثاً عن ثابت وقد خرج له مسلم في الشواهد عن طائفة". (السيوطي، 140، زهار، 56).

قال الذهبي: «إن حماداً كان لا يحفظ، وكانوا يقولون إنها دست في كتبه» (590/1).

أما من ناحية المتن فلم يتفق الرواة على ذكر لفظة: إن أبي وأباك في النار» واختلفوا فيها، «وهي مبنية على مقدمة، وذلك أن النبي كان إذا سأله أعرابي وخاف من إفصاح الجواب له فتنة واضطراب قلبه، أجابه بجواب فيه تورية وإيهام... إذا عرف ذلك فالذي عندي في هذا الحديث «إن أبي وأباك في النار ليس رواية باللفظ، بل رواها الراوي بالمعنى فوهم ذلك، وإنما تكلم النبي له بكلام موري-أي فيه تورية- ففهم منه السامع فقاله.

وقد وضح لنا من طريق آخر للحديث رواه معمر عن ثابت فقد أخرج البزار في مسنده (299/3) والطبراني في المعجم الكبير (145/1) بسند رجال الصحيح أن أعرابيا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أين أبي؟ قال في النار، قال: فأين أبوك؟ قال: «حيث ما مررت بقبر كافر فبشره بالنار فلم يذكر: «إن أبي وأباك وهذا اللفظ لا دلالة فيه على والده بأمره ألبتة، وهو أثبت من حيث الرواية، فان معمراً لم يتكلم في حفظه، واتفق على التخريج له الشيخان، فكان لفظه أثبت» (السيوطي، 141. 142).

فتبين من هذا كله أنّ العلماء اختلفوا في هذه المسألة اختلافاً كبيراً والذي ينبغي القول به ويترجح - وخاصة أنّ حديث الباب أخرجه مسلم في صحيحه وغيره، ولا مجال لتضعيفه أو إنكاره - تأويل الحديث بأن المقصود بالأب في الحديث العم، وليس بحمل اللفظ على ظاهره؛ احتراما للجناب الشريف، وأن القول بأنّ أبوي النبيﷺ في النار فيه إذاية له وتنقيصا من قدره ومقامه، وأن الأولى المصير للتأويل أو عدم الخوض في المسألة أصلاً؛ لأن الجهل بها لا يضر.

قال الإمام القسطلاني: «فالحذر الحذر من ذكرهما بما فيه نقص، فإن ذلك قد يؤذي النبي فإن العرف جارٍ بأنه إذا ذكر أبو الشخص بما ينقصه، أو وصف بوصف به، وذلك الوصف فيه نقص، تأذى ولده بذكر ذلك له عند المخاطبة، وقد قال : «لا تُؤذُوا الأَحْيَاءَ بسَبِّ الأَمْوَاتِ» رواه الطبراني في الصغير، ولا ريب أن أذاه كفر يقتل فاعله إن لم يتب عندنا»(111/1).

وقال ابن عابدين (1992، 3/ 185): «وبالجملة كما قال بعض المحققين: إنه لا ينبغي ذكر هذه المسألة إلا مع مزيد من الأدب، وليست من المسائل التي يضر جهلها أو يُسأل عنها في القبر أو في الموقف، فحفظ اللسان عن التكلم فيها إلا بخير أولى وأسلم».

الاستنتاجات

أقيد في هذه الخاتمة أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، وهي:

- علم الجرح والتعديل له مكانة سامية ومرتبة عالية بين العلوم، وشرفه من شرف متبوعه، وهي السنة الشريفة.

- علم الجرح والتعديل قام على ضـوابط وشـروط وأسـس علمية يجب الوقوف عندها والالتزام بها، والحيف عنها، أمره عظيم، وخطره جسيم.
- التسـاهل في علمي الجرح والتعديل يوجب التباس الصـادق بالكاذب، والضـعيف من الصحيح.
- أول من استعمل ألفاظ الجرح والتعديل باعتبارها ألفاظـــــ للتوثيق أو للتضعيف بعد عصر الصحابة عامر الشعبي، ومحمد بن سيرين، وغيرهما. بالتخريج من كتب الصحاح وغيرها من كتب السنة تجتمع الطرق كلها، ويُستدل ببعضها على بعض.
- جمع روايات الحديث كلها يُظهرُ المراد منه ، ويتبين صواب الحديث من خطئه، وناسخه من منسوخه، ومؤوله من ظاهره.
- بيان الحديث وفهمه لا يكون من خلال حديث واحد وحمله على ظاهره من غير تقييد ولا شرط.
- لقواعد الجرح والتعديل تأثير واضح في فهم الحديث محل الدراسة، وقبوله، حيث صححه بعض العلماء واختار حمله على الظاهر، بينما اتبع البعض الآخر منهج تأويل الحديث، وأنكر البقية الحديث وأعلوه بعلل في السند والمتن.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
ابن أبي يعلى، محمد، (د.ت). طبقات الحنابلة، تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت.
ابن الأثير، محمد، (1389هـ، 1969م-1392هـ، 1972). جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرنؤوط وآخرون.
ابن الصلاح، عثمان (1406هـ - 1986م). مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح.
ابن حبان، محمد (1414هـ - 1993م). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب الأرنؤوط،
ابن حنبل، أحمد (1419هـ -1998). مسند أحمد بن حنبل، تح: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب – بيروت، ط 1.
ابن زكريا، أحمد (1399هـ - 1979م). معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
ابن عابدين، محمد (1412هـ - 1992م). رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر - بيروت، ط2.
ابن فارس، أحمد (1406هـ). مجمل اللغة لابن فارس، تح زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2.

ابن مَنْدَه، محمد (1406ه). الإيمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2.
أبو داوود، سليمان (2009-1430). سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1.
الأزهري، محمد (2001م). تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.
الإسفراييني، أبو عوانة (1435هـ-2014م). المسند الصحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، تح: عَبَّاس بن صفاخان بن شهاب الدين وآخرون، الجامعة الإسلاميّة، المملكة الْعَرَبِيَّة السَّعُودية،ط1.
الأصبهاني، أبو نعيم (1417هـ - 1996م). المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط 1.
الأعظمي، محمد (1415هـ-1995م). دراسات في الجرح والتعديل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1.
الآمدي، علي (د.ت). الإحكام في أصول الأحكام، عفيفي المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.
البخاري، محمد (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه - صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط 1.
البرزنجي، محمد (1427هـ-2006م). سَداد الدين وسداد الدين في إثبات النجاة والدرجات للوالدين، تح: عباس صقر الحسيني وحسين شكري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.
البزار، أحمد (1988م-2009). مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، تح: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1.
البغدادي، أحمد (د.ت). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض
البغدادي، أحمد (د.ت). الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبدالله السورقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
بكار، محمد (د.ت). علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
البلوشي، عبد الغفور (د.ت). علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
البيهقي، أبو بكر (1405هـ). دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1.
البيهقي، أحمد (1432هـ-2011م). السنن الكبرى، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركزه للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1.
التميمي ابن حبان، محمد (1973- 1393). الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1.
التميمي، أبو يعلى أحمد (1404هـ - 1984م). مسند أبي يعلى، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط 1.

التميمي، محمد (1396هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد دار الوعي – حلب، ط1.

الجرجاني، أحمد (1418هـ 1997م). الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1.

الجورقاني، الحسين (2002). الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ، دار الصميعي، الرياض - المملكة العربية السعودية.

الجوهري، إسماعيل (1407هـ-1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4.

حاجي، خليفة (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد.

حمادة، فاروق (1409هـ - 1989م). المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل دراسة منهجية في علوم الحديث، ط2، دار المعرفة للنشر والتوزيع.

الذهبي، محمد (1382هـــ - 1963م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار المعرفة للطباعة والنشـــر، بيروت – لبنان، ط1.

الذهبي، محمد (1412هـ). الموقظة في علم مصطلح الحديث، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة

الذهبي، محمد (1410/1990). ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، ط4.

الرازي ابن ابي حاتم، عبد الرحمن (1427هـ-2006م). العلل، تح: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، ط1.

الرازي، محمد، (1420هـــ - 1999م) مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ، محمد المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت –صيدا، ط 5.

الرامهرمزي، الحسن (1404هـــ). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، ط3.

الرفاعي، صالح (د.ت). عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

الزبيدي مرتضى محمد (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

السبكي، عبد الوهاب (1413هـــ). طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.

السخاوي، محمد (1424-2003). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط1.

السلامة، محمد (د.ت). معجم لسان المحدثين.

السـيد، جمال (2004). ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السـنة النبوية وعلومها، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

السـيوطي جلال الدين عبد الرحمن (د.ت). تدريب الراوي في شـرح تقريب النووي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

السـيوطي، عبد الرحمن (1414هـ- 1993م). مسـالك الحنفا في والدي المصـطفى ومعه التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة، تح: محمد زينهم عزب، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1.

الشوكاني، محمد (1999). إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، دمشق.

الطبراني، سليمان (1415 هـ - 1994م). المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2.

عبد اللطيف، عبد الوهاب (1952-1371). المختصر في علم رجال الأثر، ط3، دار التأليف.

العجلي، أحمد (1405هـ- 1985م). معرفة الثقات، تح : عبد العليم البستوي، مكتبة الدار- المدينة المنورة ، ط 1.

العراقي، عبد الرحيم (1423هـ - 2002م). شـرح التبصـرة والتذكرة - ألفية العراقي، تح: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

العسقلاني، أحمد (1406هـ - 1986م). تقريب التهذيب، تح: محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ط 1.

العسقلاني، أحمد (1418هـ - 1997م). نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث – القاهرة، ط 5.

العسقلاني، أحمد (1422هـ). زهرة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1.

العوني، حاتم (1421هـ). خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1.

الغزالي، محمد (1413هـ - 1993م). المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1.

الغوري، سيد عبد الماجد (1428هـ-2007م). ألفاظ الجرح والتعديل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1.

فارح، عبد العزيز (د.ت). عناية العلماء بالإسـناد وعلم الجرح والتعديل، مجمع الملك فهد لطباعة المصـحف الشريف.

القاسمي، محمد (د.ت). قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

القرافي، أحمد (د.ت). الفروق - أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب،

القرطبي ابن عبد البر، يوسـف (1387هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسـانيد، تح: مصـطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف/المغرب.

القرطبي، محمد (1384هـ - 1964م). الجامع لأحكام القرآن - تفسـير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2.

القسطلاني، أحمد (د.ت). المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
القنوجي، محمد (2002). أبجد العلوم ، دار ابن حزم، القاهرة . مصر.
الكناني، عمر (د.ت). محاسن الاصطلاح، تح: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف.
اللكنوي، محمد (1407ه). الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط3.
محمد، عرابي (2006). الجرح والتعديل حقيقته، ومشـروعيته وضـوابطه ومراتبه عند الأصـوليين والمحدثين، للسيد أبو المجد عرابي محمد، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد 20.
المكي العقيلي، محمد (1404هـ -1984). الضعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط1.
مهدي، أيمن (1425/2004). الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق، لأيمن محمود مهدي، ط1.
النعيمي، عزيز (د.ت). ألفاظ الجرح والتعديل دراسة وتحليل ، مؤسسة الرسالة. بيروت.
النووي، يحيى (1392ه). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث، بيروت، ط2.
النيسابوري، محمد (د.ت). المدخل إلى كتاب الإكليل، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة.
النيسـابوري، مسـلم (د.ت). المسـند الصـحيح المختصـر بنقل العدل عن العدل إلى رسـول الله، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.